العدد (1936) السنة الثامنة - الأحد (17) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

المجلس العراقي للسلم والتضامن يعقد مؤتمره الثالث وينتخب رئيسا له

في رسالة وجهها إلى مندوبي المؤتمر

طالباني: المهمة المقبلة هي ترسيخ الوئام الداخلي وانجاز المصالحة الوطنية

□ بغداد/ المدى

وجه رئيس الجمهورية جلال طالباني كلمة الى مندوبي المؤتمر العام الثالث للمجلس العراقي للسلم والتضامن بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثالث للمجلس، القى الكلمة نيابة عنه، الدكتور جلال الماشطة المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، وفي ما يأتي نصها:

اسمحوا لي ان احيي مؤتمركم، المؤتمر العام الثالث للمجلس العراقي للسلم والتضامن متمنيا لكم النجاح في مواصلة المسيرة الكفاحية لمنظمتكم من اجل تحقيق اهدافها السامية والاستمرار في اداء دورها الفعال ضمن حركات المجتمع المدني الناشطة في بلادنا.

ان المجلس العراقي للسلم والتضامن وريث تقاليد عريقة رسخها الكثيرون ممن حملوا لواء الكفاح الوطني وعملوا من اجل ان يعم العالم سلام شامل اساسه العدل وتحقيق طموحات الشعوب في حياة كريمة في ظل التكافؤ الاجتماعي مع المراعاة التامة لحقوق الانسان، مما يوفر افضل المناخات لاقامة علاقات الصداقة والتضامن والتعاون بين الشعوب والدول على قاعدة الندية والمساواة. ولقد كان انطلاق النضال العالمي من اجل السلام في اواخر النصف الاول من القرن العشرين رداً مباشراً على الحرب العالمية الثانية التي اطلقت شرارتها ونفخت في نيرانها المدمرة قوى النازية الالمانية والفاشية الايطالية والعسكرتاريا اليابانية، تلك القوى التي نحت خلافاتها جانبا وعقدت حلفا شريرا هدفه بسط الهيمنة على العالم والسيطرة على ثرواته ومقدراته وقمع كل اشكال الحرية والتعبير ومنع اي اختلاف في الرأي.

وفي العراق استجابت نخب الوطنيين من مختلف الانتماءات السياسية والحزبية والدينية والقومية لنداء قوى الخير فأسست حركة انصار السلام التي عقدت مؤتمرها التأسيسي الاول في بغداد عام ١٩٥٤. ورغم تعرض قادة الحركة للمضايقات والقمع والاعتقال وحتى اسقاط الجنسية عن بعضهم، فان نشاط الحركة التي قادها الاستاذ المرحوم عزيز شريف واصلت كفاحها وحضورها سواء داخل العراق او في المؤتمرات والمهرجانات الدولية خارجه.

وبعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ اتسع نشاط الحركة واستوعبت المزيد من القوى مختلفة الانتماءات والاتجاهات الفكرية والسياسية وغدت في واقع الحال واحداً من مرتكزات العمل الوطني الجماعي.

الا ان قادة انقلاب شباط ١٩٦٣ الذين شنوا هجمة دموية شرسة ضد جميع الاحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني غير التابعة للانقلابيين والرافضة للامتثال لاملاءات النظام التوتاليتاري، لم يوفروا حركة انصار السلام وزجوا بالآلاف من نشطائها في السجون حيث استشهد الكثيرون منهم. ورغم تعطيل المؤسسات الديمقراطية داخل العراق فان ممثلي حركات المجتمع المدني واصلوا نشاطهم في الخارج عاملين على فضح الممارسات القمعية داعين المنظمات المثيلة في العالم الى تجسيد فكرة التضامن بفعاليات عملية لمساندة العراقيين في وقفتهم الشجاعة ضد الانقلابيين.

واستأنفت حركة السلم نشاطها بعد انقلاب عام ١٩٦٨ الذي سعى منفذوه الى اتخاذ واجهات وبراقع جديدة، فبادروا الى المساهمة في تأسيس منظمة الصداقة والسلم والتضامن، ولكنهم سرعان ما كشفوا عن نواياهم الحقيقية وانقلبوا على المؤسسين الفعليين لهذه الحركة الجماهيرية واستأثروا بها وحولوها الى مجرد منبر للترويج لسياسة النظام الحاكم.

وبعد سقوط هذا النظام عام ٢٠٠٣ انبرت نخبة من قدامى العاملين في حركة السلم والمنظمات الاجتماعية الاخرى الى عقد المؤتمر التاسيسي للمجلس العراقي للسلم والتضامن الذي تمثلون اليوم صفوة العاملين فيه. ان مجلسكم الموقر يضطلع في المرحلة الراهنة بمهمات جسام في مقدمتها العمل من اجل حلول سلام شامل على اساس مبادئ العدل والمساواة والحرية وتقرير المصير واحترام حقوق الانسان.

وفي ظروف بلادنا يكتسب اهمية استثنائية نشاط مجلسكم في مكافحة الارهاب ونبذ العنف والتطرف ونشر ثقافة التسامح والانفتاح على الرأي الاخر والمساواة بين المواطنين ايا كانت اديانهم ومذاهبهم وقومياتهم ومعتقداتهم السياسية والفكرية. وبما اننا نحيا في بيئة اقليمية بالغة التعقيد فان على المجلس العراقي للسلم والتضامن مواصلة نشاطه في التواصل مع حركات المجتمع المدني في البلدان المجاورة وتفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية بغية الدعوة الى حل القضايا الخلافية بالحوار السلمي البناء واقامة اوثق الصلات بين شعوب المنطقة ومد جسور التواصل الثقافي والفكري في ما بينها، الامر الذي سيكون خير عون للهيئات الحكومية الساعية الى احلال السلام والاستقرار في منطقتنا.

بيد ان المهمة الاكبر، في اعتقادنا، هي العمل على تحقيق وترسيخ الوئام الداخلي وانجاز مصالحة وطنية تتجسد في شراكة فعلية في الحكومة التي يتطلع شعبنا الى تشكيلها باسرع وقت ممكن.

وهذه المهمة ينبغي ان يضطلع بها الجميع: الاحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والمواطنون كافة.

ان المجلس العراقي للسلم والتضامن مدعو الى مواصلة الاسهام باكبر قدر من الهمة والنشاط في تحقيق هذه الاهداف النبيلة، مستنداً الى الارث التاريخي ومنتفعاً من الخبرات والكفاءات التي يمتاز بها اعضاؤه وقياداته ومنهم الصديق الاستاذ فخري كريم الذي ترأس المجلس منذ تأسيسه عام ٢٠٠٣.

مجددا، اتمنى لكم التوفيق في اداء رسالتكم الرفيعة ومن اجل انجاز الاهداف الكبرى التي وضعتموها نصب اعينكم.

فخري كريم: التلكؤ السياسي الراهن إدانة للقوى التي تغذي الأزمة

□ بغداد/ المدى

اكد رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن، الاستاذ فخري كريم امس السبت، ان المجلس حقق نتائج ايجابية على صعيد محاربة العنف والارهاب والسعي من اجل ارساء قواعد الديمقراطية والمدنية.

جاء ذلك في كلمة القاها كريم خلال المؤتمر الثالث للمجلس ببغداد، وفي الاتي نصها:

في تقييم ما تحقق من انجازات للمجلس، خلال الفترة بين مؤتمرين، تدل مؤشرات تقرير هيئة الرئاسة وسكرتاريتها، على ان الشيء الكثير قد انجز، سواء على مستوى الفعاليات والنشاطات الفكرية أو الثقافية، او في ميادين العلاقات مع منظمات المجتمع المدني، ومنظمات التضامن والسلم في الخارج.

والجدير بالاهتمام، ان ذلك كله تحقق في سائر المحافظات العراقية تقريباً، باستثناء ما حالت الظروف السياسية، او سيادة سطوة الارهاب دون وصول صوت المجلس اليها.

ويلفت النظر إلى ان الوفود المشاركة في مؤتمرات السلم والتضامن في البلدان الاخرى، او في مقر الافرواسيوي، استطاعت ان تردع تلك القوى التي حاولت تشويه صورة شعبنا وحركتنا الديمقراطية، واشاعة البلبلة في صفوف منظمات السلم والتضامن، وامكن من خلال التصدي لطروحات الاوساط المذكورة وتفنيدها، تكريس مفاهيمنا وتقديراتنا للعملية الديمقراطية الجارية في العراق، بتعقيداتها وتشابكاتها وتناقضاتها وما هي عليه من مظاهر سلبية وايجابية والحراك الجاري بين قوى العملية ذاتها.

لقد اكدت وجهتنا في المحافل التي شارك المجلس فيها على ان التغيير رغم تحققه بفعل العامل الخارجي، دون ارادتنا وتضافر قوى عديدة وبضمنها تلك التي ادعت التصدي للمحتلين، جاء موضوعياً استجابة لتطلع شعبنا للخلاص من الدكتاتورية والاستبداد، وان حل المهام المعقدة التي تمخضت عن الخلاص من حيث الاداة وفرض الاحتلال بقرار اممي لم يكن بالامكان التصدي لها الا بالوسائل السياسية عبر تضافر جهود القوى والتيارات الوطنية والقومية والاسلامية بشتى نزعاتها، لاخذ المبادرة باعادة بناء مؤسسات الدولة الامنية، والخدماتية، والاستمرار في توسيع مساحة الفعل الوطني على صعيد الدولة وهي في طور التكوين الديمقراطي، وتضييق مساحة هيمنة قوى الامر الواقع الاجنبي، وهو ما قاد الى ما نحن عليه اليوم من انحسار نفوذ هذا الواقع، والتطلع الى تصفية وجوده في عام ٢٠١١، عام الانسحاب الاميركي الكامل من البلاد.

ان هذا الخيار السياسي في مواجهة الاحتلال، والتعامل معه من موقع المصالح الوطنية العليا، قابله خيار العنف والارهاب الذي تبنته بالاساس فلول البعث الصدامي والقاعدة والعصابات المنفلتة المدعومة، من الخارج مالاً وسلاحاً وخدمات لوجستية، دفاعاً عن النظام المنهار واملاً في استعادة سلطته او تعويقاً للبناء الديمقراطي الجديد، وهذا ما تفضحه استمرار العمليات الارهابية ضد جموع المواطنين العراقيين ومؤسسات الدولة، بعيداً عن مواقع التواجد الاجنبي.

ان نشاط المجلس في هذا الاتجاه الوطني، لم يكن انحيازاً الى جانب طرف في العملية السياسية وفي مواجهة طرف اخر، بل كان انحيازاً للخيار الديمقراطي بكل ما ينطوي عليه من نزعات وقوى ايجابية ضد الارهاب والتكفير وقوى الردة الصدامية، وقد استهدف هذا النشاط التأكيد على الهوية الوطنية، هوية المواطنة العراقية الحرة المتساوية، والانحياز الى العملية السياسية الديمقراطية ووجهتها الوطنية، بمنأى عن مظاهر الطائفية والمذهبية السياسية، والاستقواء بالسلطة والهيمنة عليها والانفراد بقيادتها، وتهميش الاخر وعزله تحت أية مسميات سياسية او فكرية او عرقية او طائفية او قومية او دينية.

ان هذا الانحياز في وجهة المجلس ونشاطاته وتحركاته، اعتمد الاخذ بارادة الشعب عبر صناديق الاقتراع وفي اطار الاليات الديمقراطية وتجلياتها، دون ان يغفل ان التجربة الديمقراطية السائدة، تفتقر في مختلف جوانبها الى النضوج، بل انها وفقاً للمعايير التأريخية، وصراع الارادات والقوى داخلها، مفتوحة على اكثر من خيار، وحسمها ايجابياً يتوقف بالدرجة الاولى على نضوج الوعي المجتمعي، وتعزيز مواقع الحركة الديمقراطية ولو عبر نواتها غير المتبلورة، او حتى عبر النزعات الايجابية المتفاعلة داخل الاطر والتكتلات السياسية القائمة، التي تبدو، وقد بدت بشكل اوضح عشية الانتخابات البرلمانية الاخيرة وهي تعبر عن نزوع نحو اطر اميل الى التوجه المدني، ابعد قليلاً عن الطائفية السياسية.

ان اعادة اصطفاف للقوى على ارضية مشروع وطني حقيقي، مدني المضمون شبه العلماني حقاً، امل يستحق الانتباه والعمل، وهذا الخيار لا يذهب ابعد من ارساء اسس دول القانون والمواطنة الحرة المتساوية، الاتحادية الترابط، الديمقراطية المضمون، دون ان ينطوي على أي معنى ملتبس علق في الذهن تاريخياً.

لقد ظل المجلس العراقي للسلم والتضامن، رغم صواب نهجه وتوجهاته، غير الحزبية، غير الممالئة لاي طرف سياسي، اسير بعض التصورات والتقييمات السياسية الخاطئة.

ومثل هذا الالتباس قد لا يكون بعيداً عن الجهل السياسي لبعض القوّامين على فعاليات المجتمع المدني ومنظماته.

لكنه يعود أيضاً، الى ضعف نشاطنا الفكري العملي، لابراز المضامين الوطنية العامة لنهج المجلس، وبذل مزيد من الجهد لتوسيع دائرة الاوساط المشاركة فيه، وتنويع فعالياته ليشمل ما يعكس اهتمام تلك الاوساط التي لا تزال ترتاب من قوى غير مرئية محركة له، او التوهم بوجود مثل هذه القوى، غير التي تتصدى فعلياً لقيادته.

ان المجلس لا يمكن ان يتنكر لتاريخه، ولا الانسلاخ عنه، لكنه في الوقت ذاته، يدرك بان التطور الذي شمل سائر ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ذلك تراجع وانهيار حركات ومشاريع كبرى في التاريخ، وانحسار رقعة الامل بسبب ذلك، في اوساط وشرائح طبقية واجتماعية على الصعيد العالمي، اعادة صياغة مهام القوى والمنظمات المعبرة عن هذه الاوساط في مواجهة التحديات الجديدة في ظل العولمة المستبدة، والقرية الكونية المعولمة، بما في ذلك مواجهة قضية الحرب والسلم، وطبيعة القوى المعنية بها واساليب التصدي لها، ومثل ذلك ما يرتبط أيضاً بقضية التضامن بين الشعوب وما تستلزمها من ادوات واساليب، وقد يجوز لهذا الالتباس ان يرتبط بتوجهات المجلس منذ اعادة اطلاقه بتركيبته ونهجه الجديدين، بدعم العملية السياسية الديمقراطية واتخاذ المواقف ازاء تطور مسيرتها او المظاهر السلبية او الضارة التي شابتها، وحزمه في ادانة الارهاب وقواه ومصادر ادامته، وكذلك بانحيازه الى كل ما يقوّم العملية السياسية نحو بناء الدولة الديمقراطية الاتحادية، وتداول السلطة، وهذا ما ينبغي التأكيد عليه، وتعميقه، دون خشية من سوء فهم او التباس، لان المجلس بدون هذا التوجه يفقد معنى وجوده، ويتجرد من دوره الريادي في العمل المدني الديمقراطي غير الحزبي او المنحاز دون اساس موضوعي.

ان الوضع السياسي الراهن بتناقضاته واحتدام الصراع فيه، وازدياد مظاهر الخيبة من طبيعة هذا الصراع واطرافه، ينبغي ان يضع المجلس في مركز الانتباه والاهتمام بما آل هذا الصراع، والعمل بالتضافر مع منظمات المجتمع المدني والقوى الايجابية اينما برزت في اطراف هذا الصراع لتوظيف عناصره كلها نحو تعميق النزوع لارساء اسس حركة وطنية ديمقراطية تنفض عن الحركة السياسية القائمة ما يشوبها من طابع طائفي مذهبي، ويعزل الاطراف والعناصر المتخلفة والتكفيرية فيها، ويعزز مواقع الطامحين لدفع الدولة العراقية وهي في طور التكوين المتذبذب نحو آفاق الديمقراطية والدولة المدنية.

ومن غير المنطقي ان لا تهتم منظمات المجتمع المدني، ومنها حركتنا، بقضية تشكل محور تجاوز الأزمة المحيقه بالبلاد، أي انجاز مصالحة وطنية مجتمعية، خارج دائرة المزايدات السياسية، وعلى الضد من التوجهات التي توظف المصالحة لاغراض سياسية تناقض المصلحة الوطنية، وتستهدف تقويض العملية الديمقراطية برمتها.

ان المصالحة الوطنية بمفهومها الديمقراطي، تهدف الى معافاة المجتمع العراقي، واعادة بناء نسيجه، الوطني بتطهيره من قيم، الاستبداد والطغيان واستباحة كرامات المواطنين وتجريدهم من اراداتهم، والعمل على اشاعة اجواء الثقة في ما بين مكونات المجتمع، وغرس ثقافة الحوار والتسامح والتنوع والاختلاف وقبول الآخر والتفاعل معه، ونبذ كل ما يتعارض مع ذلك، ومن المستحيل تحقيق ذلك من دون ادانة واضحة وصريحة ومباشرة للنظام الاستبدادي المنهار، ومنظومته الفكرية والسياسية واساليب عمله وتسلطه ونهجه الانقلابي العنفي وجرائمه دون استثناء.

ومثل هذه المصالحة تجسد مصالح كل المواطنين، باستثناء القيادات السياسية التي تواصل حمل رسالة صدام ومريديه، وهي لا تقود في حالة التساهل مع دعاواها الا ان تقوض اركان النظام الديمقراطي، وتعيد اشاعة ثقافة القتل والتدمير والارهاب والتسلط على البلاد، وتعيده الى دائرة العنف ودوامة من المواجهات الدموية.

ان الامل في اجراء انعطافة عميقة في مجتمعنا العراقي، يقع على الجيل الجديد من الشباب، ممن لم تتلوث افكارهم وضمائرهم في ظل نظام الاستبداد والعزل السياسي.

ولا بد للمجلس وهيئة الرئاسة وسكرتاريتها القادمة ان تولي الاهتمام الاستثنائي بالشباب اناثاً وذكوراً، وتوسيع دائرة النشاطات التي تشملهم.

ولا يمكن لمثل هذه المهمة ان تنجز دون اهتمام مضاعف بالمراة واستنهاض حركتها واحتضان مبادراتها، اذ بدون كسبهن، يتعذر تحقيق النجاحات المرجوة بين اوساط الشباب.

لقد اخفقت محاولة المجلس في خلق منبر مدني مستقل للتصدي للفساد المالي والاداري، انتكست اول مبادرة لبلورة نواة قضائية مدنية مستقلة للقيام بهذا العبء في مختلف مناطق البلاد.

ولا ارى مبرراً لاخفاء الخيبة من هذا الفشل، واكاد اميل الى ان جهداً ملموساً لم يبذل للحيلولة دونه.

فالمجلس لا يمكن أن يفتقر لمن يعبر عن الاستعداد لقبول مثل هذا التحدي الاجتماعي والسياسي الخطير اذ ان ميدان التصدي للفساد يمكن ان يختزل جهداً واسعاً لتعبئة اوساط ايجابية في المجتمع، والارتقاء من خلال ذلك باستعدادها للمشاركة في النشاط السياسي الوطني العام واخراجها من دائرة اللامبالاة او الركون الى الصمت السلبي.

ان التلكؤ السياسي الراهن، ادانة للقوى السياسية التي تغذي الازمة، ومبادرة منظمات المجتمع المدني في الضغط على مجلس النواب الجديد ودور المجلس في تحريكها للدعوى المقامة ضد رئيس السن فيه، تأكيد على الطاقة الكامنة في هذه المنظمات، ومؤشر لما يمكن ان تقوم به، بتدرج وتفاعل بين مكوناتها، لتكريس نواة حركة ديمقراطية واعدة.

البارزاني: حركة السلم وقفت الى جانب العراقيين من اجل الديمقراطية

□ بغداد/ المدى

حيا رئيس أقليم كردستان السيد مسعود بارزاني اعضاء منظمة السلم والتضامن وهم يعقدون مؤتمرهم الثالث، واصفا حركتهم بالرائدة كون لهم تضحيات خالدة من اجل الوصول الى الاهداف المنشودة.

جاء ذلك خلال كلمة لبارازاني القيت بالنيابة عنه خلال فعاليات المؤتمر الثالث للمجلس العراقي للسلم والتضامن امس السبت ببغداد.

واضاف البارزاني ان حركة السلم والتضامن وقفت ومنذ تأسيسها الى جانب الشعب العراقي من اجل تحقيق الديمقراطية، مشددا على ان الحركة كان لها دور كبير في دعم قضايا الشعب الكردي ودافع عنها بشكل كبير في مختلف المحافل.

وزاد البارزاني اننا نحيي مواقف حركة السلم والتضامن والتي ساهمت في ارساء دولة القانون واشاعة روح التضامن ونقل البلاد الى السلم والديمقراطية وتأسيس الاستقرار السياسي.

شاويس: اتطلع الى دور اكبر لتحقيق المساواة بين المراة والرجل

□ بغداد/ المدى

اكد نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس ان الدور السياسي والتنويري الذي تمارسه حركة السلم والتضامن كبير جدا، وخصوصا بعد عام ٢٠٠٣. جاء ذلك خلال كلمة لشاويس القيت بالنيابة عنه خلال فعاليات المؤتمر الثالث للمجلس العراقي للسلم والتضامن امس السبت ببغداد. وقال شاويس ان المجلس العراقي للسلم والتضامن يعمل من اجل ارساء دولة مدنية اتحادية تحترم الدستور وتعمل على سيادة القانون وترعى المثقفين والمبدعين والاكاديميين من ابناء هذا الشعب على مختلف الشرائح، وتضع خدمة المواطن وراحته من صلب اولويات عملها.

وشدد شاويس على الدور المسؤول الذي لعبته الحركة بالتعاون مع باقي منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية المخلصة للتخلص من الارهاب والتكفير، متطلعا الى المستقبل في أن يكون لهذه الحركة دور اكبر في نشر مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة بين الرجل والمراة.

مواقفه ساهمت في إرساء دولة القانون وإشاعة روح التضامن

المجلس العراقي للسلم والتضامن: ثقافة حقوق الانسان وتأصيلها ركن اساسي في المجتمع

□ بغداد/ أياس حسام الساموك

انتخب الاستاذ فخري كريم رئيسا للمجلس العراقي للسلم والتضامن خلال فعاليات المؤتمر الثالث للمجلس ببغداد.

يشار الى ان المؤتمر عقد امس السبت تحت شعار"توطيد السلم الاهلي والمجتمعي صوب بناء مؤسسات وسيادة"على قاعة نادي الفروسية.

وعرض المؤتمر في مستهل فعالياته فيلما وثائقيا تحدث عن بدايات الحركة الوطنية للسلم والتضامن منذ تأسيسها في خمسينيات القرن الماضي حيث عقدت منظمة انصار السلام اجتماعها الاول في عام ١٩٥٤ ومن ثم تناول الفيلم مسيرة النضال لهذه الحركة في ظل الحكومات الدكتاتورية التي حكمت العراق بعد ١٩٦٣ وصولا الى ٢٠٠٣ والتخلص من نظام صدام، وما تلت تلك الفترة من انجازات للحركة.

وفصلت اوراق المؤتمر سلسلة الانجازات التي نفذت خلال الفترة الماضية، وقال كامل مدحت في تقرير موجز تحدث فيه عن ما قامت به الحركة على مدى السنوات السبع السابقة والتي لخصها في:اعادة تأسيس الحركة بصيغة جديدة بعد سقوط الدكتاتورية اذ عقد المؤتمر الاول في ٢٠٠٣/١٠/١٣ وشارك فيه عدد من الشخصيات الناشطة في حقوق السلم.

واستكمال السيادة الوطنية كونها الاهم لاجل تحقيق الامن والسلم، ومواجهة العنف والارهاب ابان الفتنة الطائفية التي حدثت في عام ٢٠٠٦ حيث عملت الحركة على اجراء ٤ اعتصامات في ساحة الفردوس اضافة الى الاستنكارات، واطلاق مبادرة بالتعاون مع منظمة امل لمواجهة الانفلات الامني الخطير نتيجة استهداف الوزارات.

كما اكد التقرير دعم المصالحة الوطنية الحقيقية حيث تحرك عدد من الناشطين في الحركة لاجل ارساء روح التسامح وانصاف الضحايا في عدد من المحافظات.

وعمل المجلس من اجل نشر ثقافة حقوق الانسان وتأصيلها في المجتمع بأعتبارها ركناً اساسياً فيه، وتعزيز مبادرة المساءلة والشفافية للحفاظ على الدستور بالتعاون مع عدد من المنظمات بعد ان خرق الساسة الدستور ولاكثر من مرة واستعصى عليهم تشكيل حكومة، وتضمنت هذه المبادرة رفع دعوى على رئيس السن لانهاء الجلسة المفتوحة واجراء الاعتصامات واصدار البيانات، اضافة الى دعم النزاهة بالتعاون مع هيئة النزاهة، ودعم القضايا العراقية والعربية الدولية.

من جانبهم اكد ممثلو المحافظات حاجة المجتمع العراقي الى الدور الرائد الذي يلعبه المجلس في نشر الوعي المدني وحماية السلم ونبذ العنف.

وقال كامل فاضل عن فرع بابل تحدث في كلمة عن مدى حاجة المجتمع العراقي الى القانون في ظل الازمات والصراعات والارهاب وهو ما جعل بالحركة ان تؤسس فرعا لها في بابل بعد عام ٢٠٠٣، لافتا الى ان ابناء المجلس هناك مستمرون في دعم السلم كونه دليلاً على وجود شعب متحضر ومتقدم.

في حين اكد حسين مندل عن محافظة السماوة ان المجلس هو مكسب للعراقيين على امتداد عمله منذ تأسيس حركة السلم والتضامن في عام ١٩٥٤ كونه يضم اخلص الرجال إذ وصل الحد بهم الى الاستشهاد من اجل قضيتهم.

في حين اشار فهمي سليمان عن محافظة دهوك الى ان المجلس بدأ عمله هناك بعد عام ٢٠٠٧، منوها الى قيام المجلس بـ١٢٠ نشاطا منذ تأسيسه في المحافظة وعلى جميع الاصعدة، داخلية منها وخارجية، فقد شارك المجلس في ندوة بتايلند وهو الآن في طور الاستعداد للمشاركة في ندوة بارمينيا، مبينا ان هنالك مشروعا لدى هيئة رئاسة المؤتمر لاقامة مجلس السلم والتضامن في اقليم كردستان.

كلمة محافظة ميسان القاها نصير قاسم والتي شدد فيها على ان الانتقال السلمي للسلطة مسؤولية وطنية وان مايمر به الشعب يتطلب من الجميع الوقوف ضد كل المخاطر التي يمر بها العراق، لافتا الى ان فرع المجلس في ميسان كان فعالاً في ما يخص القانون والمصالحة ومكافحة الفساد ورصد انتهاكات حقوق الانسان والتعاون من اجل التقريب بين منظمات المجتمع المدني.

الشيخ عارف العلواني القى كلمة محافظة الانبار والذي توجه فيها بالشكر الى كل كوادر المجلس، مضيفا "ان من ينظر الى المجلس عليه ان يتذكر الشخصيات التي وقفت معه طيلة مسيرته منذ ايام الدكتاتورية الملكية، فكان لاعضائه الصولات والجولات، مقدرا الايادي البيضاء التي دعمت المجلس لخلق وطن يتساوى به الجميع".

على صعيد اخر، اقر مجلس السلم والتضامن عدداً من التعديلات على نظامه الداخلي وتتلخص في التالي:

-رفع كلمة (حركة) اين ما وردت في النظام الداخلي للمجلس، ورفع كلمة (احتلال) لانتفاء الحاجة لها، كذلك اقر دمج العضوية الشرفية بالعضوية الاصلية، وجعل كل من يرغب بالانتماء الى المجلس عضويته اصلية، وتشكيل لجنة للنظر في كل ما يتناقض ما بين النظام الداخلي للمجلس وقانون منظمات المجتمع المدني.

جانب من الحضورفي مؤتمر السلم التضامن.. تصوير: ادهم يوسف